٣٠/٤/١٩٩٠). وأشار كتيّب اصدرته عطيرت كوهنيم الى الاهداف المباشرة للاستيلاء على بيت الضيافة، جاء فيه ان العملية هي «اثبات للتواجد اليهودي في القدس، والعمل على توسيع هذا التواجد داخل الاسوار [في المدينة]»، وتعتبر «شهادة حيّة على ان اليهود الذين انتُزعوا من هذه المدينة قبل مئة سنة قد عادوا اليها، وسيبقون فيها الى أبد الآبدين»، وان التواجد اليهودي هذا يهدف الى «اظهار الصلة العضوية بين القدس وابنائها اليهود» (**القدس العربي**، لندن، ١٤ ـ ١٥/٤/١٩٩٠).

مُلْك كنسي قديم

يقع بيت الضيافة، الذي تعرّض للاحتلال على أيدي مجموعة من المتطرفين اليهود، في سوق الدباغة، على بعد أمتار من كنيسة القيامة في القدس، ويضمّ ٧٢ غرفة، وتحيط به عشرات الكنائس التي ترفع الصلبان وشارات الطوائف على سطوحها (**الحياة**، لندن، ٤/٥/١٩٩٠).

يعود تاريخ بيت الضيافة الى العام ١٨٥٠، حيث اشتراه الأب افتيموس اليوناني من مواطنين عرب، وخصّصه لاستقبال الحجاج الروس، وغيرهم. وقد تحوّل الطابق الاول منه الى حوانيت. واستمرت البطريركية اليونانية في ادارته حتى الثلاثينات من القرن الحالي، حيث تمّ تأجير المبنى لرجل أعمال أرمني يدعى مارتوروس ماتوسيان. وخلال حرب العام ١٩٤٨، أهمل الفندق، بعد انخفاض عدد الحجاج المسيحيين، وتزايدت الحاجة الى ترميمه. وفي العام ١٩٨٢، طلبت الكنيسة اليونانية من ماتوسيان اخلاءه، تمهيداً لترميمه، ليصبح صالحاً لاستقبال الحجاج فيه. وقد رفض ماتوسيان اخلاء المبنى، وأصرّ على الحصول، مسبقاً، على مليوني دولار، ممّا دفع الكنيسة، في حينه، الى اللجوء الى المحاكم، فيما بدأ ماتوسيان مفاوضات مع اسرائيليين ابدوا رغبة في شراء المبنى. وأُبرمت بين الجانبين صفقة خفيّة تمّت على نار هادئة. وحسب عقد الايجار بين ماتوسيان والكنيسة، تبيّن انه لا يحق لماتوسيان تأجير أكثر من سبع عشرة غرفة من غرف بيت الضيافة؛ كما اشترط العقد موافقة الكنيسة على صفقة البيع وحصولها على ثلث ثمن المبيع. وذكرت مصادر اسرائيلية ان شركة بنامية دفعت مبلغ ١,٥ مليون دولار لماتوسيان الذي أبرم صفقة بيع بمبلغ خمسة ملايين دولار (**المصدر نفسه**). غير ان مصادر أخرى أوردت ان المبنى بيع بـ ٣,٦ ملايين دولار. الى ذلك، كشف عضو الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد (راتس)، عن ان وزارة الاسكان الاسرائيلية هي التي قامت بتسديد ثمن المبنى، بواسطة شركة «هيمنوتا» الاسرائيلية المتخصصة في شراء الاراضي. وقد تولّت الشركة الوساطة خلال عمليات البيع والشراء، ونقلت الاموال الى الشركة البنامية التي تولّت دفعها الى ماتوسيان (عبدالخالق، **مصدر سبق ذكره**). وعزّز ساريد اتهاماته لوزارة الاسكان الاسرائيلية بوقائع هامّة، منها ان مبلغ الشراء دفع من خلال تحويلين مصرفيين، أولهما بقيمة ١,٤ مليون دولار، دفع بتاريخ ١١/١١/١٩٨٩، والثاني بقيمة ٢,٢ مليون دولار، دفع بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠، أي قبل احتلال المبنى من قبل المستوطنين بيومين فقط. وأكد ساريد ان المبالغ هذه دفعت دون إذن مسبق من وزارة المالية الاسرائيلية. وقدّم ساريد الى المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية أدلّة على ما ذكره، وطالبه بفتح تحقيق حول الموضوع لمعرفة امكان اتخاذ اجراءات جنائية ضد وزارة الاسكان (**فلسطين الثورة**، العدد ٩٧٤، ٢٩/٤/١٩٩٠). بعد وقت قصير على اعلان الاتهامات هذه، خرجت وزارة الاسكان الاسرائيلية عن صمتها، وأكدت، بتاريخ ٢٢ نيسان (ابريل)، ما ذكره ساريد، وأشارت الى انها انفقت ١,٨ مليون دولار قالت انها تمثّل اربعين بالمئة من نفقات اقامة أول مستوطنة يهودية في حي النصارى في القدس. امّا ساريد، فقد طالب، بعد اعتراف الوزارة، كلاً من المدعي العام الاسرائيلي ومراقب حسابات الحكومة الاسرائيلية، بالعمل على اعادة الاموال التي دفعتها الوزارة الى خزينة الدولة في أقرب وقت ممكن (**الحياة**، ٢٤/٤/١٩٩٠).

استيطان ومجابهة

ظُهْر ١١ نيسان (ابريل)، اجتاح يهود، كانوا يغنون ويرقصون، بيت الضيافة وسط حي النصارى في القدس، وقاموا بافراغه من أثاثه، حيث القوا به الى الشارع وأتوا بأسرّة جديدة بدلاً منه. وفي اليوم التالي للحادث، تجمّع مئات المسيحيين